الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/44/CMR/1

الجمعية العامة

Distr.: General
4 September 2023
Arabic
Original: English and French

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الرابعة والأربعون

6-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 5/1 و16/21*

الكاميرون

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المقدمة والمنهجية

1- أُعد هذا التقرير تحضيراً لتقييم الكاميرون في إطار الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، تحت إشراف اللجنة المشتركة بين الوزارات لرصد تنفيذ توصيات و/أو قرارات الآليات الدولية والإقليمية المكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، برئاسة رئيس الوزراء، رئيس الحكومة. وقد أُعد وفقاً للتوجيهات العامة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الواردة في الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل[1].

2- إن تحديث حالة حقوق الإنسان الوارد في التوجيهات هو نتيجة مناقشات جمعت بين الإدارات العامة والسلطات الإدارية المستقلة ومنظمات المجتمع المدني ولجنة حقوق الإنسان الكاميرونية. واجتمع أصحاب المصلحة هؤلاء في حلقة عمل للتحقق عُقدت في 15 آذار/مارس و4 أيار/مايو 2023 في ياوندي. وخلال المداولات، انصب التركيز على التوصيات المقبولة، وموقف الدولة الذي لم يتغير فيما يتعلق بالتوصيات التي أحاطت بها علماً ولكنها تعهدت بالتزامات بشأنها وكذلك التوصيات التي رفضتها. وبالإضافة إلى التوصيات، بحثت حلقة العمل أيضاً التطورات الرئيسية المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان الأخرى.

ثانياً- التصديق على الصكوك الدولية

3- جرى التصديق على الصكوك التالية بموجب مرسوم:

- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[2] (التوصيات من 10 إلى 12 ومن 15 إلى 18 و31 و37 و39).
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية[3] (التوصيات 2 ومن 22 إلى 24 ومن 31 إلى 35).

4- وتعتزم الحكومة تنفيذ التوصيات الأخرى المقبولة تدريجياً (التوصيات 3 و15 و16 و18 و25 ومن 27 إلى 29 و31 ومن 37 إلى 43) المتعلقة بالتصديق على بعض الاتفاقيات التي انطلقت عملية التصديق عليها.

5- وفيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، يجري حالياً إيداع صكوك التصديق (التوصيات 14 و15 و17 ومن 19 إلى 22 ومن 25 إلى 27). وقانون حماية الطفل الذي يجري استكماله في الوقت الحاضر سيراعي المعايير الدولية (التوصية 30).

6- ويجري تدريجياً استيعاب الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها الكاميرون (التوصية 44).

7- وقّع رئيس الدولة مراسيم للتصديق على الصكوك الدولية والإقليمية والثنائية. وبالنسبة لبعض الصكوك، أودعت صكوك التصديق أو تم بشأنها تبادل *مذكرات شفوية* بخصوص التوقيع على مرسوم التصديق. (التذييل 1).

ثالثاً- تعزيز حقوق الإنسان

ألف- إذكاء الوعي وتنمية القدرات في مجال حقوق الإنسان (التوصيات 47 و50 و53 و55)

8- بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالتوعية والتدريب في مجال حقوق الإنسان الواردة في الجزء الرابع (الفقرة 15 فما بعدها)، احتفلت لجنة حقوق الإنسان الكاميرونية بـ 122 يوماً أفريقيا وعالمياً لحقوق الإنسان، ونشرت 52 إعلاناً متعلقاً بها، ورفعت مستوى الوعي بمواضيع حقوق الإنسان المختلفة، ودرّبت 330 منظمة من منظمات المجتمع المدني وأنشأت 75 جهة تنسيق للإدارات العامة بين عامي 2019 و2022 كجزء من مشروع تحسين ظروف ممارسة الحريات في الكاميرون.

9- وبما أن دعم منظمات المجتمع المدني هو توجيه من توجيهات استراتيجية التنمية الوطنية (30)، فقد قدمت الحكومة الدعم لهذه المنظمات في إعداد الوثائق وتوزيعها خلال حلقات العمل التي نظمتها. ويُدعى المدافعون عن حقوق الإنسان إلى ورش العمل التي تنظمها الإدارات.

باء- تعزيز لجنة حقوق الإنسان الكاميرونية (التوصيتان 49 و57)

10- تحل لجنة حقوق الإنسان الكاميرونية، التي أنشئت بموجب القانون رقم 14/2019 المؤرخ 19 تموز/يوليه 2019 لتحديد تنظيمها وعملها، محل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات. ويكثف القانون المذكور مهام[4] المؤسسة ويجعل منها الآلية الوطنية لمنع التعذيب. وسجلت لجنة حقوق الإنسان الكاميرونية، المكلفة بتجميع الموارد من الشركاء، زيادة في ميزانيتها المخصصة من الدولة، من 304 928 867 فرنكات من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية[5] في عام 2019 إلى 000 000 946 3 فرنكاً في عام 2023[6].

جيم- منصات النقاش الرسمية بين منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني والحكومة (التوصية 54)

11- المناقشات جارية حالياً لإنشاء مثل هذه المنصة. ويشارك المدافعون عن حقوق الإنسان في تصميم القوانين والسياسات والبرامج الوطنية وتنفيذها ورصدها، وفي الأنشطة المتعلقة بالتوعية أو التدريب أو الإبلاغ التي تنظمها الدولة.

دال- المبادرات التشريعية والمؤسسية من أجل التمتع الكامل بحقوق الإنسان (التوصيتان 53 و56)

12- تنص الفقرة 385 من استراتيجية التنمية الوطنية 30 على التدابير لتعزيز حقوق الإنسان[7]. وتم تعديل الإطار القانوني للجنة حقوق الإنسان لتعزيز سلطاتها **(الفقرة 10)**. ويجري حاليا تعديل القانون المدني وقانون الأسرة بينما أوشك قانون حماية الطفل على الاكتمال. وتركز أحكام الجزء الرابع على القوانين التي سنت لتعزيز حقوق الإنسان وعلى التدابير المؤسسية والتنفيذية المتخذة.

هاء- خطة العمل الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها للفترة 2015-2019 (التوصية 48)

13- في نهاية الخطة، أجرت الحكومة تقييما لها في عام 2020. ومنذ أن أقر رئيس الوزراء ورئيس الحكومة تحديثها، يجري اتخاذ التدابير للتمويل المشترك اللاحق.

واو- تعبئة الموارد والمساعدة الدولية لتنمية القدرات في مجال احترام حقوق الإنسان (التوصية 67)

14- بالإضافة إلى الدعم الذي تلقته الوزارات المشاركة في تعزيز حقوق الإنسان من الشركاء، تلقت لجنة حقوق الإنسان الكاميرونية من الاتحاد الأوروبي تمويلاً[8] بقيمة 000 000 655 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية[9] كجزء من مشروع تحسين ظروف ممارسة الحريات في الكاميرون (PACEL) (2019 إلى 2020) مما مكنها من معالجة المشاغل فيما يتصل بتنمية القدرات وإنشاء مرصد للحريات العامة في الكاميرون.

رابعاً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف- الحقوق المدنية والسياسية

1- مكافحة الإفلات من العقاب (التوصيات 102 و103 ومن 112 إلى 116)

15- إلى جانب أنشطة التوعية، أشارت الحكومة، في تعميم[10]، إلى استراتيجيتها لمكافحة الإفلات من العقاب، ولا سيما فيما يتعلق بقوات الدفاع والأمن. وكجزء من هذه الاستراتيجية، تم تقديم تدريب أولي[11] وأثناء الخدمة[12] في مجال حقوق الإنسان (شمل دروساً حول إدارة الاحتجاجات العامة، وحظر الاستخدام المفرط للقوة، والتعذيب، والإعدام بإجراءات موجزة، والاحتجاز التعسفي ...) للأشخاص المسؤولين عن تنفيذ القانون. وفيما يتعلق بالرؤية، أشار رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، في خطابه في حفل تخريج الدفعة 37 من طلبة الأكاديمية العسكرية المشتركة في شباط/فبراير 2020 وإلى الأمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى أن قوات الدفاع والأمن "ملزمة باحترام حقوق الإنسان" في أداء واجباتها.

16- وأجريت تحقيقات بشأن ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، وحوكم أصحاب البلاغ أمام المحاكم[13] والهيئات التأديبية وحصل الضحايا على تعويضات. من عام 2020 إلى عام 2021، فتحت المديرية العامة للأمن الوطني 201 تحقيقاً بعد صدور ادعاءات ضد ضباط الشرطة. ومن عام 2018 إلى عام 2022، تعرض حوالي 90 من ضباط الشرطة[14] والدرك[15] لعقوبات تأديبية بسبب الانتهاك المذكور.

17- وتجدر الإشارة إلى الأحكام الصادرة ضد قوات الأمن الخاصة والعصابات المسلحة بشأن الجرائم المرتكبة في منطقة الشمال الأقصى والمنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية. وفي هذا الصدد[16]، أسفرت الجرائم التي ارتكبتها قوات الدفاع والأمن في زيلفيد عن حكم أصدرته المحكمة العسكرية في ياوندي[17] في 21 أيلول/سبتمبر 2020، وأدين مرتكبو عمليات اغتيال 7 طلاب من أكاديمية الأم فرانسيسكا الدولية في كومبا[18] وحكم عليهم بحكم صادر عن محكمة بويا العسكرية في 7 أيلول/سبتمبر 2021.

2- الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة

18- استكملت عملية اللامركزية مع زيادة التمويل[19] بإحداث وزارة اللامركزية والتنمية المحلية[20] في 2 آذار/مارس 2018، وسن القانون عدد 24/2019 المؤرخ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2019 المتعلق بإرساء القانون العام للسلطات الجهوية والمحلية، وافتتاح المدرسة الوطنية للإدارة المحلية[21] في آذار/مارس 2020، وتأمين الأداء الفعال للمجالس الإقليمية[22] في كانون الثاني/يناير 2021، وتعيين الوسطاء العامين المستقلين الروّاد[23] في حزيران/يونيه 2021.

19- ويوجه الإدماج التوظيف في الخدمة العامة (من خلال مراعاة نوع الجنس، والأشخاص الضعفاء، ولغة التعبير، وما إلى ذلك). في عام 2021، كان حوالي 46 في المائة من الموظفين العموميين المعينين من النساء و19 في المائة من الناطقين باللغة الإنكليزية.

20- وفيما يتعلق بالحياة السياسية التي تنظمها الانتخابات في الكاميرون، التي زادت مواردها، تم فعلاً تنظيم انتخاب رئيس الجمهورية (تشرين الأول/أكتوبر 2018) وانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية وانتخابات المجالس (كانون الأول/ديسمبر 2020). وتنظر الهيئات المختصة في المنازعات الانتخابية.

3- الوضع في المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية

21- واصلت الحكومة المفاوضات بهدف تحقيق السلام في المنطقتين المذكورتين (التوصيتان 64 و65). بالإضافة إلى الإفراج عن مئات الانفصاليين[24]، وتم تنظيم حوار وطني واسع النطاق في الفترة من 30 أيلول/سبتمبر إلى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019 لمناقشة تطلعات الشعب. وفي نهاية الحوار، قدمت توصيات (التذييل 2) ويجري حالياً تنفيذها تحت إشراف لجنة[25]. وتمهيداً لعقد الحوار الوطني واسع النطاق، أجرت الحكومة 18 مناقشة رسمية في بويا وبامندا وياوندي.

22- وُشكلت لجنة وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بموجب المرسوم رقم 719/2018 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، إضافة إلى فتح مراكز استقبال في المناطق المذكورة[26]. واعتمدت خطة لإعادة إعمار وتنمية المنطقتين المذكورتين وهي حالياً قيد التنفيذ. وتهدف الخطة، التي حققت معدل إنجاز كبير حتى نهاية حزيران/يونيه 2022 (التذييل 3)، على وجه الخصوص، إلى إعادة إقرار التماسك الاجتماعي وإعادة بناء وتأهيل البنية التحتية الأساسية وإنعاش الاقتصاد المحلي.

23- وفيما يتعلق برد القضاء على الاعتداءات، انظر الفقرتين 16 و17.

24- (التوصيتان 58 و63) حرية التعبير فيما يتصل بحقوق الإنسان في المنطقتين المذكورتين حقيقة واقعة. ورهناً بالتدابير الأمنية، يمكن للأمم المتحدة والمؤسسات النشطة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها الوصول إلى المنطقتين المذكورتين. وللجنة حقوق الإنسان الكاميرونية مكتب إقليمي في كل من المنطقتين المذكورتين. وقام خبراء من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ببعثة إلى المنطقتين المذكورتين في الفترة من 5 إلى 26 أيلول/سبتمبر 2019، في حين أن وكالات من وكالات منظومة الأمم المتحدة، مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، لديها مكاتب في المنطقتين.

25- ويحتجز القادة الانفصاليون الذين اعتقلوا في كانون الثاني/يناير 2018 وحوكموا فيما بعد وأدينوا وحكم عليهم[27]، في سجن ياوندي الرئيسي، حيث يمكن للجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المؤسسات الدولية الوصول إليهم، وفقاً للشروط المنصوص عليها في القانون، (التوصية 59). وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، زارهم مسؤولون من لجنة حقوق الإنسان الكاميرونية.

4- الحق في الحياة والسلامة الجسدية والحق في عدم التعرض للتعذيب

26- الكاميرون دولة ألغت *عقوبة الإعدام بحكم الواقع* منذ عام 1989 بالنظر إلى كون عقوبة الإعدام المنصوص عليها في تشريعاتها عقوبة رادعة فقط (التوصيات 92 و97 و99). وبموجب المرسوم رقم 193/2020 المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2020، خفّض رئيس الدولة عقوبة الإعدام إلى السجن مدى الحياة.

27- وفيما يتعلق بالحق في عدم التعرض للتعذيب (التوصيات 106 و111 و112 و116 و117)، تمثلت مبادرات منع التعذيب في توعية وتدريب الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون بشأن حظر التعذيب والعقوبات المنجرة عن ذلك. وفيما يتعلق بالقمع، فتحت تحقيقات وأُجريت محاكمات وصدرت عقوبات إثر

تلقّي ادعاءات تعذيب. ومن عام 2018 إلى عام 2022، تم إعداد حوالي 66 تقرير تحقيق حول الادعاءات المذكورة وإحالتها للمحاكمة في نهاية المطاف أمام المحاكم. وتجدر في هذا الصدد الإشارة إلى حالة أرسين مباني زوغو شُهر مارتينيز زوغو، وهو صحفي[28].

28- والآلية الوطنية لمنع التعذيب[29] تعمل حالياً[30] (التوصيتان 20 و21). وفي عامي 2021 و2022[31]، قامت لجنة حقوق الإنسان الكاميرونية بزهاء 555 زيارة إلى أماكن الاحتجاز. ودعمت الحكومة المؤسسة في أداء واجباتها، ولا سيما بتيسير وصول أعضائها إلى أماكن الاحتجاز وضمان أمنهم أثناء التحقيقات.

29- والتقرير الدوري السادس لدولة الكاميرون بشأن اتفاقية مناهضة التعذيب المقدم في كانون الثاني/يناير 2022 واضح بخصوص التدابير المتخذة في هذا الصدد.

30- وفي محاولة للحد من العدد المتزايد في حوادث الطرقات، كثفت الحكومة مبادرات الوقاية[32]. وفرضت جزاءات إدارية وقضائية على المتسببين في هذه الحوادث في قطاع النقل.

5- النهوض بالثنائية اللغوية (التوصيات 61 و62 و66)

31- سن القانون رقم 19/2019 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2019 للنهوض باللغتين الرسميتين، الذي ينص على المساواة في استخدام اللغتين الإنكليزية والفرنسية. وانتشر تواجد اللجنة الوطنية لتعزيز ثنائية اللغة والتعددية الثقافية، ونفذت حملات لمناهضة خطاب الكراهية، ورصدت تنفيذ سياسة تعزيز ثنائية اللغة. وفي عام 2022، رصدت اللجنة تنفيذ هذه السياسة في 70 مرفقاً عاماً في ياوندي وفي العديد من المكاتب العمومية والمجالس في جميع المناطق.

32- ويجري تطبيق المعايير المتعلقة بعدم التمييز والمساواة والإدماج[33] فيما يتصل بالحصول على العمل والخدمات العامة. وتعالج ادعاءات التهميش بموجب قوانين الجمهورية. وفيما يتعلق بالوصول إلى الوظائف العامة، تأخذ الحكومة الخصائص اللغوية بعين الاعتبار (الفقرة 19).

33- وفيما يتعلق بالحصول على التعليم، يتألف نظام التعليم (المرحلتان الابتدائية والثانوية) من نظامين فرعيين متساويين من حيث المركز، هما الناطقون بالإنكليزية والناطقون بالفرنسية. وتجدر الإشارة إلى أنه تم انتداب 000 1 مدرّس في المدارس الثانوية مدربين على الدراسة باللغتين (الإنكليزية والفرنسية) في عامي 2017 و2018. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2019، تم فتح مكاتب ثنائية اللغة في المندوبية الإقليمية للتعليم الثانوي.

34- ويشمل الوصول إلى الخدمات القضائية نشر الوثائق باللغتين الإنكليزية والفرنسية، ويتم منذ عام 2017 قبول 30 طالباً كل عام في القضاء بشعبة الدراسات القضائية و10 طلاب في القضاء بقسم مراجعة الحسابات، و10 طلاب في القضاء الإداري، و30 طالباً مسجلاً في القانون العام (تخرج 480 طالباً من طلاب القضاء وخريجي دراسات قلم المحكمة حتى كانون الأول/ديسمبر 2022)؛ كما تم فتح شعبة القانون العام في المحكمة العليا وأقسام القانون الإنكليزي في الجامعات الحكومية، وما إلى ذلك.

35- وبالإضافة إلى ذلك، أمر رئيس الدولة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بانتداب 500 مترجم تحريري وشفوي على مدى 5 سنوات (100 مترجم تحريري وشفوي سنوياً).

6- الحق في الحرية (التوصيات 101 و107 و109 و112 و117 و118)

36- بما أن هذا الحق مكرس في التشريع، فلا يمكن إنفاذ الاعتقال والاحتجاز إلا بناء على الأسس والإجراءات المنصوص عليها في القانون. والمشاركة في المظاهرات العامة المعلنة والسلمية ليست واحداً من هذه الأسس.

37- ويجري عن كثب رصد الحرمان من الحرية، الذي لا يسمح به إلا في أماكن الاحتجاز الرسمية[34]، فيما يتعلق بالحدود الزمنية، ولا سيما الحد الزمني للحبس الاحتياطي[35]. ويتمتع الأشخاص المحرومون من حريتهم[36] بحقوق إجرائية وموضوعية.

38- ويشكل الاعتقال غير القانوني والحرمان من الحرية جريمة الاعتقال الباطل (المادة 291 من قانون العقوبات). وتؤدي الادعاءات ذات الصلة إلى مباشرة تحقيقات ومقاضاة أمام المحاكم. في الأعوام 2018 و2019 و2021 و2022، تم إعداد حوالي 175 تقرير تحقيق وإرسالها إلى المحاكم للتقاضي.

39- وتشكل المراقبة القضائية والإدارية للزنزانات والسجون، وعمليات التفتيش والزيارات إلى أماكن الاحتجاز التي تقوم بها لجنة حقوق الإنسان الكاميرونية أو وزارة العدل[37]، وطلبات الإفراج بكفالة، من طرف القاضي نفسه بمبادرة منه، والحق في المثول *أمام* القضاء، آليات للتصدي لحالات الاعتقال والاحتجاز غير القانونية. في عام 2022، تمت الموافقة على حوالي 29 طلباً للمثول أمام القضاء[38]، بالإضافة إلى 311 طلبات وافق عليها قضاة التحقيق من تلقاء أنفسهم و532 طلباً للإفراج بكفالة.

7- المثلية الجنسية (التوصيات 52 ومن 74 إلى 82)

40- لم تغير الكاميرون موقفها فيما يتعلق بتجريم المثلية الجنسية. وهذا الموقف يتماشى مع القيم الأخلاقية للمجتمع الكاميروني الذي تضمنه الدولة. ويتوافق هذا الموقف مع ديباجة الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

8- المحاكمة العادلة

41- لا يوجد صك ملزم يحظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية (التوصيتان 96 و108)، لأن الشرط الأساسي يمتثل لقواعد المحاكمة العادلة. وقد اختارت الكاميرون أن تحيل المحاكمة على بعض الجرائم المحددة إلى محاكم عسكرية تتألف من موظفين قضائيين وقانونيين عسكريين ومدنيين، وجميعهم مدربون في المعهد الوطني للإدارة والقضاء. ولا تملك المحاكم العسكرية صلاحية محاكمة القصّر.

42- وسعياً إلى تسهيل الوصول إلى العدالة (التوصية 99)، بالإضافة إلى نشر النصوص والسوابق القضائية باللغتين الرسميتين، تم تحديد 25 موقعاً[39] يمكن فيه إنشاء محاكم جديدة[40] منذ عام 2015؛ وفتح المجلس الدستوري أبوابه فعلياً في شباط/فبراير 2018[41]؛ ووافقت لجان المساعدة القانونية على أكثر من 600 طلب بين عامي 2018 و2022؛ وأصدرت لجنة تعويض ضحايا الاحتجاز غير القانوني حوالي 40 حكماً بين عامي 2020 و2022.

43- وبغية تعزيز الجوانب الأخرى للحق في المحاكمة العادلة (التوصيات 99 و100 و113)، تم توطيد استقلالية القضاء من خلال قيام المفتشية العامة للدوائر القضائية والهيئات التأديبية[42] بزيادة ميزانية وزارة العدل[43] والرصد الفعال لأخلاقيات مهنة الموظفين القضائيين والقانونيين، وزيادة عدد الموظفين[44] وتطوير قدراتهم التقنية[45]. وإلى جانب ذلك، يستشير المتقاضون المحامين الذين يحتاج الأمر إلى زيادة عددهم وتطوير قدراتهم التقنية.

9- تعديل القانون رقم 28/2014 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2014 بشأن قمع أعمال الإرهاب (التوصيات من 91 إلى 96 و100)

44- القانون المذكور قيد التعديل حالياً. وتمتثل الإجراءات القانونية المتخذة على أساس هذا القانون لقواعد المحاكمة العادلة.

10- الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات وغيرها من الحقوق (التوصيات 51 و113 ومن 120 إلى 126)

45- هذه الحقوق مكفولة. وتهدف القيود المنصوص عليها في القانون والتي يمكن الطعن فيها أمام المحاكم، عملاً بمعايير العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إلى حماية النظام العام أو الحقوق الفردية أو ضمان سلطة القضاء ونزاهته. ويجري تدريب الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القانون، بما في ذلك السلطات الإدارية، على المسائل المتعلقة بهذه الحقوق.

(أ) حرية التعبير وحماية الصحفيين

46- فيما يتعلق بالوصول المجاني والجيد إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واصلت الحكومة تدريب الجهات المعنية وتطوير البنية التحتية للاتصالات. إلى جانب ذلك، أجرت الحكومة أكثر من 130 عملية تدقيق أمني وكفلت المراقبة الأمنية.

47- وتضطلع المؤسسات الصحفية (700 صحيفة، ونحو 100 قناة تلفزيونية، و150 إذاعة، ونحو 50 إذاعة مجتمعية)، التي يمكن الوصول إليها بحرية، بأنشطتها الرامية إلى جمع المعلومات ومعالجتها ونشرها دون عوائق، رهناً بمسؤوليتها في حالة انتهاك القواعد التي تحكمها. وفي الفترة بين عامي 2018 و2022، أصدر المجلس الوطني للاتصالات، الذي تعرض عليه الأمور بشكل رئيسي من قبل الأفراد، 72 قراراً، بما في ذلك 64 إنذاراً ووقفاً بسبب انتهاك أخلاقيات المهنة. وإلى جانب ذلك، تطبق عقوبات قانونية على المخالفات الصحفية.

48- وفي محاولة لتسهيل نشر وسائل الإعلام، أصدرت لجنة بطاقات الصحافة 074 1 بطاقة صحفية ومنحت الحكومة 000 000 962 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية[46] لدور الإعلام الخاصة من خلال الدعم المؤسسي.

(ب) حرية تكوين الجمعيات والتجمع

49- الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع مكفول رهناً بالامتثال للأحكام القانونية. ويظهر تنوع الجمعيات أنه في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان لدى الكاميرون 329 حزباً سياسياً و84 منظمة غير حكومية، وتضم شبكة لجنة حقوق الإنسان الكاميرونية أكثر من 715 منظمة مجتمع مدني، بما في ذلك 363 جمعية منتسبة و352 جمعية متكتلة في شبكات.

50- والحكومة لا علم لها بأي حالة اختفاء لأي فرد من أفراد المعارضة.

(ج) حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من أصحاب المصلحة في المجتمع المدني

51- بموجب القوانين المتعلقة بحرية الاتصال وتكوين الجمعيات والتجمع والتظاهر، يجوز للناس القيام بأنشطتهم بحرية ودون خوف من الانتقام. وبما أن الصكوك المتعلقة بالسلامة والأمن تنطبق عليهم، فإن سن قوانين محددة لحمايتهم أمر لا يُعتد به.

باء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- الحق في التعليم

(أ) الحصول على التعليم المجاني (التوصيات من 148 إلى 151، ومن 154 إلى 156، و160)

52- يظل مبدأ المساواة وعدم التمييز في الحصول على التعليم مبدأ قائماً. وعلى جميع مستويات التعليم[47]، عززت الحكومة التعليم عن طريق تطوير الهياكل الأساسية للمدارس، وتوسيع الخريطة المدرسية، وتنقيح المناهج الدراسية، ومنح إعانات للمدارس الخاصة، وتوفير الوسائل التعليمية والكتب المدرسية، وتعزيز قوام الموظفين.

53- وأسفرت هذه الجهود عن زيادة الطلب على التعليم للبنين والبنات على السواء[48]، وتحسين نوعية التعليم وارتفاع معدل النجاح في الامتحانات الرسمية[49].

54- وفي حين تحافظ الدولة على مجانية التعليم في المدارس الابتدائية[50]، والتعليم الابتدائي الإلزامي[51]، وتجريم التدخل في الحق في التعليم (المادة 355-2 من قانون العقوبات)، فإنها تواصل دعم حصول أطفال الأسر الفقيرة في المناطق الريفية أو مجموعات الأقليات على التعليم، ولا سيما عن طريق تزويدهم بالكتب المدرسية مجاناً.

55- وعلى الرغم من أن الكاميرون لم تصدق على اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم، فإنها طرف في صكوك مكافحة التمييز[52].

56- ولا تزال تدابير التكيف المتخذة في أعقاب جائحة كوفيد-19 تنفذ، سواء من حيث الإطار المعياري لوقت الدراسة أو في التدريس الهجين[53].

(ب) حالة الفتيات (التوصيات من 157 إلى 162)

57- يعطي التوجه الاستراتيجي الأول للسياسة الجنسانية الوطنية[54] الأولوية لتعزيز حصول الفتيات على التعليم دون عوائق. وفي هذا الصدد، اعتمدت سياسات وحوافز للقضاء على الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال، والتحرش الجنسي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، واغتصاب الفتيات الصغيرات في المناطق غير الآمنة، وسفاح المحارم، وعمل الأطفال. وقُدمت الحوافز التالية: منح دراسية للفتيات، وكتب مدرسية ومواد تعليمية، ووجبات غذائية، ومجموعات لوازم مدرسية ومستلزمات نظافة صحية، وفرص تدريب داخلي، فضلاً عن بناء مراحيض منفصلة للفتيات والفتيان، وتقديم الدعم في إصدار شهادات الميلاد.

58- وفي محاولة لتعزيز معدل التحاق الفتيات والشابات بالمدارس (الفقرة 54)، تعمل الحكومة على زيادة الوعي في مجالات التعليم ذات الأولوية[55] حيث يسود ارتفاع التشرب بسبب التمسك الشديد بالتقاليد.

59- وتساعد مكافحة زواج الأطفال (الفقرات 57 و59 و60 و123 و129 و133 و141)، وتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين **(الفقرة 75)** على زيادة معدل التحاق الفتيات بالمدارس (الفقرة 54). وفي هذا الصدد، نظمت *جمعية النهوض بالتنمية الاجتماعية* تدريباً حول الحمل والزواج المبكّرين في 5 مدارس ثانوية لفائدة 778 طالباً وفي 8 مشيخات لـ 385 بالغاً في المنطقة الشرقية بين نيسان/أبريل وأيار/ مايو 2021، كجزء من مشروع *مبادرة "الشباب" 3+1*.

60- وبغض النظر عن الجاني، يُعتبر التحرش الجنسي وزواج الأطفال جريمة (المادة 302-1 والمادة 356 من قانون العقوبات). وبالإضافة إلى التوعية، تفتح التحقيقات وتطبق الجزاءات[56]. ففي 26

آذار/مارس 2020، مثلاً، تم اســـتبعاد عامل متعاقد ومحاضـــر في جامعة ياوندي الأولى وإيقافهما عن العمل بسبب أعمال الاتجار في الصفوف والتحرش الجنسي بالطالبات.

(ج) حالة الأطفال المنتمين إلى الأقليات، ولا سيما الشعوب الأصلية (التوصيتان 152 و153)

61- تؤخذ الشـــعوب الأصـــلية (باكا، ومبوروورو، وباغيليس، وبيدزانغ، إلخ) في الاعتبار في وثيقة الاســـتراتيجية الوطنية لقطاع التعليم (2013-2020) وكذلك في آلية مجالات التعليم ذات الأولوية. وفي تموز/يوليه 2021، تم التصـــديق على خطة التعليم المحددة للشـــعوب الأصـــلية بهدف توجيه المبادرات لزيادة معدل التحاق الأطفال من مجموعات الأقليات هذه بالمدارس.

62- وبالمثل، يجري تطبيق طريقة التعلم "ORA" (لاحظ وفكّر وتصرّف) على الأطفال المذكورين. ومنذ عام 2014، يتم تعيين معلمي اللغات الوطنية المدربين في كلية تدريب المعلمين العليا في ياوندي في المدارس في المناطق التي تعيش فيها هذه الشعوب. وقدمت حوافز لأطفال الشعوب الأصلية[57].

63- وفي العام الدراسي 2018/2017، على مستوى التعليم الثانوي، بلغ عدد الأطفال ضعفاء الحال الملتحقين بالمدارس (من أيتام ولاجئين ومعاقين) 740 36 طفلاً، بمن فيهم 737 16 فتاة. بالإضـــافة إلى الأطفال المشـــردين داخلياً، ارتفع العدد إلى 772 59 طفلاً بمن فيهم 185 12 فتاة في العام الدراسي 2021/2020.

64- وفي عام 2021، التحق حوالي 025 4 طفلاً من أطفال السكان الأصليين بالمدارس الابتدائية و760 1 طفلاً بالمدارس الثانوية. وفي عامي 2021 و2022، نجح حوالي 978 طالباً من أقليتي باكا ومبوروورو في شهادة التعليم الابتدائي وفي شهادة نهاية المرحلة الأولى (FSLC) في المنطقة الشرقية.

2- الحق في الصحة

(أ) تعزيز قطاع الصحة (التوصيات 138 و139 و143 و144)

65- تحدد استراتيجية القطاع الصحي (2016-2027) المبادئ التوجيهية لتنمية القطاع الصحي[58]. وترسم الخطة الاستراتيجية الوطنية الرقمية للصحة (2020-2024) المسار لتحسين إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات وجودتها من خلال استخدام التقنيات الرقمية. وتركز استراتيجية تمويل الصحة (2019-2027) على التمويل تحت الطلب للحد من المدفوعات المباشـــرة للأســـر المعيشـــية والنفقات الصحية الباهظة.

66- بالإضـــافة إلى تعزيز المنصـــة التقنية للعديد من المســـتشـــفيات وزيادة ميزانية وزارة الصـــحة العامة[59]، بلغ عدد الكوادر الصـــحية حوالي 000 55 شـــخص، بمن في ذلك 720 39 عوناً عموماً في أيلول/ســـبتمبر 2021، والخارطة الصـــحية[60]، من 817 5 مرفقاً صـــحياً في نهاية النصـــف الأول من عام 2018 إلى 317 6 في عام 2022.

67- ولا تزال خطة الاستراتيجية الوطنية الرقمية للصحة، التي يتوقع أن تسهم في عملية تنفيذ التغطية الصـــحية الشـــاملة، جارية. وتتيح المرحلة الأولى من التغطية المذكورة التي انطلقت في 12 نيســـان/أبريل 2023 للأشخاص المسجلين وحاملي بطاقة التغطية الصحية الشاملة الحصول مجاناً على الرعاية الوقائية والخدمات الصحية الأساسية في المرافق الصحية المعتمدة.

68- وكانت اختبارات كوفيد-19 مجانية حتى 15 حزيران/يونيه 2022. ولا يزال علاج الملاريا للنساء الحوامل والأطفال دون سن 5 سنوات، والأنسولين لمرضى السكري الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً، وعلاج السل والعلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي. يقدم مجاناً.

69- ونُشر سجل للعقاقير المرخص بها[61] في آب/أغسطس 2021، وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2021، حصل نحو 974 7 عقاراً على ترخيص.

(ب) المساواة في الحصول على الرعاية الصحية ومكافحة التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (التوصيات 69 و140 و145)

70- المساواة في الحصول على الرعاية الصحية مكفولة. ويعاقب قانون العقوبات على التمييز بسبب الحالة الصحية (المادة 242). ومكافحة التمييز مدرجة في الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي (2021-2023).

71- وأدت التحديات المتعلقة بوصم فئات السكان الرئيسية والتمييز ضدها في الهياكل الصحية إلى افتتاح مراكز استقبال تقدم مجموعة من خدمات الوقاية والفحص.

72- لتعزيز أفضل الممارسات مع التركيز على مكافحة الوصم والتمييز، تجري توعية الموظفين الصحيين ومفتشي العمل وتدريبهم على التحديات الأخلاقية والقانونية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجري إعداد وثيقة استراتيجية بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل. وتم اعتماد خطة استجابة شاملة بشأن العقبات المتعلقة بحقوق الإنسان التي تعيق الوصول إلى خدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل في الكاميرون (2020-2024).

73- ويُوفّر لقاح فيروس الورم الحليمي البشري للنساء للوقاية من سرطان عنق الرحم. وبلغت تغطية هذا اللقاح في عام 2021 نسبة 18,2 في المائة.

(ج) حصول النساء والفتيات، لا سيما في المناطق الريفية، على التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، ولا سيما في المناطق الريفية (التوصية 141)

74- يكرس التوجه الاستراتيجي الثاني للسياسة الجنسانية الوطنية لتحسين وصول النساء والفتيات إلى الخدمات الصحية الجيدة، ولا سيما في مجالات الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحة جائحة كوفيد-19، فضلاً عن الأوبئة الأخرى. ويجري تدريب النساء والبنات في المدارس الابتدائية والثانوية[62] على الصحة الجنسية والإنجابية.

(د) مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (التوصية 142)

75- الكاميرون هي أحد البلدان الاثنين والعشرين ذات الأولوية في القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وهي أيضاً طرف في التحالف العالمي للقضاء على الإيدز لدى الأطفال بحلول عام 2030.

76- ويجري تقريباً تدريب جميع النساء اللاتي يترددن على دوائر خدمات تنظيم الأسرة على الوقاية وفحص فيروس نقص المناعة البشرية والوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل كجزء من الرعاية الصحية الإنجابية المدرجة في الخطة الاستراتيجية المشار إليها أعلاه **(الفقرة 70)**. في عام 2018، تلقت نسبة 90,55 في المائة تقريباً من النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية مضادات

فيروسات النسخ العكسي مقابل 91,5 في المائة في عام 2022. وتبلغ النسبة المئوية للنساء الحوامل الواعيات بإصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية 99,7 في المائة في عام 2022.

77- وفي عام 2022، تم تحديد 586 17 طفلاً معرضاً للفيروس تلقت نسبة 71,96 في المائة من بينهم العلاج الوقائي بمضادات فيروسات النسخ العكسي ونسبة 78,16 في المائة من الأطفال المعرضين الذين تم اختبارهم للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية الذين ثبتت إصابتهم تتلقى العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي.

78- ويعد تحسين نوعية حياة الأشخاص المصابين أحد الأهداف ذات الأولوية للتعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد حافظت الكاميرون على استراتيجية "الفحص والعلاج" التي تقضي بأن يخضع أي شخص تثبت إصابته بفيروس نقص المناعة البشرية مباشرة للعلاج بمضادات النسخ العكسي، وفي 4 نيسان/أبريل 2019، وقّع وزير الصحة العامة قراراً يقضي بتقديم الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية مجاناً اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2020[63].

79- وتشكل الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، الموجهة نحو تحقيق رؤية القضاء عليه بحلول عام 2025، أولوية في الاستجابة الوطنية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية[64]. واتخذت الخطوات التالية: إدماج خدمات الخطة الوطنية للصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والرضيع والمراهق[65]/فيروس نقص المناعة البشرية، واللامركزية وتفويض المهام، وتنفيذ الخيار باء+[66]، إلخ.

80- وفي عام 2020، تم تقديم خدمات منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل في 143 5 مرفقاً صحياً، ما يعني تغطية جغرافية بنسبة 86,3 في المائة.

(هـ) الحد من وفيات الأمهات عند الولادة (التوصية 146)

81- في عام 2018، بلغ معدل وفيات الأمهات عند الولادة 406 حالة وفاة لكل 000 100 ولادة، أي حوالي 000 4 حالة وفاة سنوياً. وتم تنفيذ مشروع دعم صحة الأم والوليد والطفل بدعم تقني من صندوق الأمم المتحدة للسكان اعتباراً من أيلول/سبتمبر 2018[67] كجزء من تنفيذ استراتيجية القطاع الصحي 2016-2027.

82- في عام 2021، بلغت نسبة النساء اللائي استفدن من استشارة قبل الولادة 86,7 في المائة (54 في المائة منهن تلقين 3 جرعات على الأقل من العلاج الوقائي بشكل متقطع) مقابل 64,9 في المائة في عام 2018. وفيما يتعلق بتقديم الخدمات للنساء الحوامل، حتى حزيران/يونيه 2021 كانت مبادرة قسيمة الإعانة الصحية التي أطلقت في عام 2014 تغطي 250 مرفقاً صحياً في مناطق أقصى الشمال والشمال وأداماوا قد أعطت النتائج التالية: 363 721 استشارة لما قبل الولادة، و091 164 تصويراً بالصدى، وآلاف الولادات بما في ذلك 833 6 حالة ولادة بعملية قيصرية وبيع 722 289 قسيمة إعانة صحية.

83- وفي عام 2021، عولجت حوالي 103 نساء من ناسور الولادة مجاناً من خلال الجراحة الترميمية.

3- تحسين مستوى معيشة الشعب والحد من الفقر (التوصيات من 135 إلى 137)

84- يرتكز الحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان على استراتيجية التنمية الوطنية 30، التي تتمثل إحدى ركائزها في زيادة الدخل من خلال توفير فرص العمل اللائق، والحد من الفقر واللامساواة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونفذت المبادرات الحكومية من خلال المشاريع التالية ذات الأثر الكبير: مشروع شبكات الأمان الاجتماعي[68]، والمشاريع الكثيفة العمالة[69]، والبرنامج الإنمائي المجتمعي

الوطني[70]، والبرنامج الفرعي للحد من الفقر[71]، ومشـــاريع تنمية المناطق الزراعية[72]، وخطة الطوارئ الثلاثية السنوات للتعجيل بالنمو الاقتصادي[73]، وبرنامج الأقطاب الزراعية[74]. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل خطط التنمية البلدية والإقليمية التي تعتمدها المجالس تعزيز التنمية المحلية.

85- وعلى المســتوى التشــغيلي، تركز اســتراتيجية الحكومة على الترويج للمنتجات *المصــنوعة في الكاميرون*، ويستند استخدام بدائل الواردات إلى التوزيع المباشر للمواد الغذائية على السكان الأكثر ضعفا، وتنظيم حملات ترويجية للمبيعات، ومكافحة الغش.

86- ومع تشييد بعض الهياكل الأساسية الشاملة على وجه الخصوص، زادت إمدادات مياه الشرب من 77 في المائة في عام 2018 إلى 80 في المائة في عام 2022 وارتفع معدل الإمداد بالكهرباء[75] من 62,66 في المائة إلى 67 في المائة في الفترة نفسها. وفيما يتعلق بالصـرف الصـحي، تم تشـييد 673 10 مرحاضاً لـ 313 10 أسرة معيشية. ومرفق طيه جرد لإمدادات المياه والطاقة (التذييل 4).

87- وفي محاولة للحد من آثار ارتفاع تكاليف المعيشـــة، تم تعديل رواتب موظفي الدولة بالزيادة بنسبة 5,2 في المائة في 31 كانون الثاني/يناير 2023، وفي 21 آذار/مارس 2023، تم أيضاً رفع الحد الأدنى المضمون للأجور.

4- الحق في العمل

(أ) المساواة بين الجنسين في سوق العمل[76]

88- ينطبق المبدأ الدســتوري للمســاواة وعدم التمييز على ســوق العمل. ويرد هذا المبدأ أيضــاً في القواعد واللوائح العامة التي تحكم الوظيفة العمومية، وقانون العمل، وكذلك في ســياســة العمل الوطنية (2020-2027)[77] وخطة عملها ذات الأولوية، التي تهدف إلى جعل الكاميرون دولة يمكن فيها لكل مواطن في سن العمل الحصول على عمل لائق دون تمييز.

89- ويعاقب قانون العقوبات كل من يحرم شخصاً من الحصول على عمل بسبب جنسه (المادة 242)، مما يعزز نهج قانون العمل (المادتان 4 و168) والأمر رقم 17/73 المؤرخ 22 أيار/ مايو 1973 لتنظيم الرعاية الاجتماعية بصيغته المعدلة بالقانون رقم 6/84 المؤرخ 4 تموز/يوليه 1984 (المادة 180).

90- وترد البيانات الإحصائية المتعلقة بعمل المرأة في الفرع المخصص لحقوق المرأة (المادة 98 وما يليها).

(ب) ظروف عمل المرأة (التوصية 131).

91- بالإضافة إلى المساواة بين الجنسين في سوق العمل (المادة 89 وما يليها)، ينص قانون العمل والضـــمان الاجتماعي على تدابير بشـــأن ظروف عمل المرأة (إجازة الأمومة، والعمل الليلي، والمرتب، إلخ ...). وعلاوة على ذلك، فإن المفاوضات بشأن الاتفاقات الجماعية في مختلف الميادين تراعي وضع المرأة. والكاميرون طرف في اتفاقيتي منظمة العمل الدولية 3 و89 بشأن الأمومة والعمل الليلي.

(ج) تعزيز عمل الشباب والنساء (التوصية 134)

92- تكرس أدوات تعزيز العمل، بما في ذلك القوانين ووثائق السياسة العامة، البعد الجنساني والبعد المتعلق بالشباب. وإحدى وثائق السياسة العامة هذه هي السياسة الوطنية للعمالة، التي تتمثل إحدى أولوياتها في زيادة فرص العمل اللائق والأنشطة المدرة للدخل، ولا سيما للنساء والشباب والفئات الضعيفة.

93- ويشكل التدريب[78] ودعم الإدماج المهني مجالين من مجالات هذا النهج. وفي هذا الصدد، يجعل القانون رقم 10/2018 المؤرخ 11 تموز/يوليه 2018 بشأن التدريب المهني في الكاميرون التدريب المهني من أجل التوظيف (بما في ذلك الشباب والنساء) أولوية وطنية. لهذا السبب أصدرت وزارة التعليم العالي في 13 كانون الثاني/يناير 2023 تعميماً حول الوضع الوطني للطالب ورائد الأعمال يهدف إلى دعم الطلاب ومشاريعهم.

94- وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، ارتفع عدد مراكز التدريب المهني الخاصة من 317 إلى 672 مركزا. في الربع الأول من عام 2023، بلغ عدد مؤسسات التدريب المهني الخاصة 298 مؤسسة. واضطلع الصندوق الوطني للعمالة بإجراءات تنفيذية مختلفة تتعلق بالعمالة، بما في ذلك لصالح الشباب والنساء. وشملت هذه الإجراءات الوساطة، والتوظيف، والوظائف بأجر، والتدريب، وبعث الأنشطة (التذييل 5).

95- وركزت الإجراءات المحددة التي أقدمت عليها وزارة العمالة والتدريب المهني على الإدماج الاقتصادي والمهني للشباب من خلال تمويل تدريبهم، وتوفير التمويل المباشر لنحو 300 11 مشروع فردي مبتكر في إطار الخطة الثلاثية الخاصة بالشباب، ودعم المبادرات المتخذة في إطار برنامج المساعدة على عودة الشباب الكاميروني من الشتات وإدماجهم، الدعم بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة للشباب العائدين من الخارج الذين يعانون من ضائقة وتسجيل أكثر من 300 77 شاب تحت منصة المرصد الوطني للشباب، بهدف إطلاعهم بشكل دائم على عروض العمل.

96- وفي القطاع الزراعي، نفذت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في عام 2021 تنمية قدرات 824 شابا، ومنحت 497 قرضاً إنتاجياً، وشجعت على إنشاء 502 مؤسسة زراعية رعوية، وقدمت المشورة إلى 504 15 منظمات منتجين.

جيم- حقوق أخرى

1- حقوق المرأة

97- في محاولة لتحسين الاستجابة للمسائل المتعلقة بحقوق النساء والفتيات، عززت الدولة ترسانتها في مجال التدخل والاستجابة. وعلى المستوى الاستراتيجي، واصلت الكاميرون إضفاء الطابع المؤسسي على نوع الجنس من خلال تكريسه في السياسات والبرامج والمشاريع والخدمات[79]. وعلى المستوى المعياري، صدر المنشور رقم 2/22/c/MINESEC/CAB المؤرخ 22 نيسان/أبريل 2022 بشأن إجراءات معالجة حالات حمل الطالبات في المدارس الثانوية الحكومية والخاصة. وعلى المستوى المؤسسي، تم تعيين مراكز تنسيق للشؤون الجنسانية في مختلف الإدارات والهياكل العامة[80]. وتحدد المواصفات المتعلقة بأنشطة مراكز التنسيق الخاصة بها بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين داخل هذه الهياكل المختلفة.

98- وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت وزارة تمكين المرأة والأسرة رسمياً، في 17 كانون الثاني/يناير 2023، بميزانية معزّزة[81]، إحياء منابر العنف القائم على نوع الجنس وتوسيع نطاقها لتشمل جميع المناطق.

(أ) مكافحة التمييز ضد المرأة (التوصيات من 70 إلى 73 و85 ومن 88 إلى 90 و181)

99- بالإضافة إلى الدستور، نجد أنّ مبدأ المساواة وعدم التمييز مكرس في عدد من النصوص والسياسات مثل استراتيجية التنمية الوطنية 30، حيث يركز الهدف 5 على المساواة بين الجنسين،

والسياسة الجنسانية الوطنية بهدفيها 4 و5. ويجري إدماج مبدأ المساواة وعدم التمييز تدريجياً وهو يراعي حالة المسنات أو المعاقات (الفقرة 135 وما يليها، والفقرة 140).

100- وتدعم منظمات المجتمع المدني الدولة في الحماية القضائية للمرأة من خلال أنشطة التوعية والإبلاغ والحماية.

101- وفيما يتعلق بالأحكام التمييزية ضد المرأة، تطبق بعض المحاكم الأحكام غير التمييزية الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكول مابوتو للتخفيف من صرامة هذه الأحكام[82].

102- ويجري بانتظام تطوير القدرات التقنية لأصحاب المصلحة المعنيين بمكافحة التمييز ضد المرأة. هكذا[83]، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نظمت وزارة العدل في عامي 2021 و2022 محادثات تثقيفية وعيادات متنقلة حول العنف القائم على نوع الجنس، وورش عمل لتنمية قدرات الموظفين القضائيين والقانونيين والمحامين والموظفين الصحيين ومنظمات المجتمع المدني من المنطقة الجنوبية الغربية والمنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الشمالية القصوى والمنطقة الساحلية حول العنف القائم على نوع الجنس في سياق الأزمات.

(ب) مشاركة المرأة في الحياة العامة والمساواة في الحصول على عمل (التوصيات 127 و128 و130 و132 و133)

103- أدّت مراعاة المنظور الجنساني في السياسات العامة إلى تحسين فرص حصول المرأة على عمل ومشاركتها في الحياة العامة والسياسية. في عام 2022، مثّلت المرأة نسبة 48 في المائة من المعينين في وزارة الوظيفة العامة والإصلاح الإداري.

104- وفيما يتعلق بالحياة السياسية، خلال الفترة النيابية 2018-2022، كانت المرأة تمثل 26 في المائة من الأعضاء في مجلس الشيوخ، بمن في ذلك 5 نساء كنّ من بين أعضاء المكتب البالغ عددهم 17 عضواً. وبعد انتخابات آذار/مارس 2023، ارتفعت هذه النسبة إلى 33 في المائة. وارتفع عدد النساء في الجمعية الوطنية من 56 من أصل 180 في عام 2013 (31,11 في المائة) إلى 61 في عام 2020 (33,89 في المائة).

105- وفيما يتعلق بالحق في التصويت، كان هناك 38 في المائة من النساء المسجلات في نهاية التسجيل السنوي في السجلات الانتخابية في 31 آب/أغسطس 2022.

106- وعلى المستوى المحلي، ارتفع تمثيل المرأة في المجالس البلدية من 6,7 في المائة في عام 2007، إلى 6,94 في المائة في عام 2013، ثم إلى 10,83 في المائة في عام 2020. وفي المجالس الإقليمية، هناك 210 نساء من مجموع 900 مستشار إقليمي، وهو ما يمثل معدل 23,4 في المائة.

107- وأدى التعديل الوزاري الذي أجري في 4 كانون الثاني/يناير 2019 إلى زيادة عدد النساء من 10 إلى 11 من أصل 65 منصباً وزارياً، وهو ما يمثل 16,92 في المائة.

108- وفي وزارة الإدارة الإقليمية، ارتفع عدد ضابطات الأقسام الفرعية من 13 في عام 2019 إلى 20 في عام 2023. وهناك موظفة واحدة من كبار موظفي الشعبة، و17 موظفة مساعدة في الشعبة، و56 موظفة مساعدة في الشعب الفرعية، و13 رئيسة شعبة، ومفتشات في مكتب المحافظ. في الدبلوماسية، هناك 3 سفيرات وامرأة في منصب قنصل عام.

(ج) مكافحة العنف ضد المرأة (التوصيات من 163 إلى 166، ومن 171 إلى 181، و188، و190)

109- لمنع هذا العنف، ركزت التدابير المتخذة على تدريب وتوعية الأسر وأصحاب المصلحة من الشركات، وكذلك الزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية.

110- ويجرم القانون الجنائي، في إطار مختلف أنواع الجرائم المرتكبة ضد السلامة الجسدية والحرية وسلامة الأشخاص (المادة 275 وما يليها، المادة 291 وما يليها من قانون العقوبات)، العنف، بما في ذلك العنف المنزلي، والعنف ضد النساء والفتيات والرجال. وبالتالي، فإن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو الزواج المبكر والقسري أو الاغتصاب (المواد 277-1 و296 و296 من قانون العقوبات) كلها أمور تشكل جرائم.

111- ويعاقب على الاغتصاب بغض النظر عن مرتكبه، حتى بين الزوجين، لأن الحالة الزوجية ليست عذراً. وفيما يتعلق بالتوعية التي تقوم بها الحكومة ويقوم بها شركاؤها[84]، تشجع ضحايا الاغتصاب، بمن فيهن النساء المتزوجات، على الإبلاغ عن الاغتصاب، استناداً إلى المواد المذكورة أعلاه من قانون العقوبات.

112- ويعاقب القانون الجنائي بصورة مباشرة أو غير مباشرة على أشكال العنف الأخرى القائمة على نوع الجنس، فضلاً عن الممارسات التقليدية والتمييزية المتعلقة بالزواج (كي الثدي، وطقوس الترمل، وما إلى ذلك) بمجرد أن تتخذ الأفعال المتصلة بها بعداً جنائياً (المادة 275 وما يليها من قانون العقوبات).

113- وتؤدي حالات العنف المشار إليها أعلاه إلى إجراء تحقيقات ومقاضاة وإدانة، حسب الحالة. وهكذا ففي الفترة من 2018 إلى 2022، تم إعداد حوالي 932 تقرير تحقيق بشأن الاغتصاب و542 إدانة مثبتة (التذييل 6).

114- وأنشأت الدولة خدمات رعاية متكاملة للناجين (بمن فيهم المشردون داخلياً واللاجئون والعائدون والسكان المضيفون)، من خلال الدعم الشامل[85]، وتنمية قدرات الأخصائيين الاجتماعيين، وتعزيز أداء المناطق الآمنة في جميع مناطق البلد العشر. في عام 2021، تلقى الناجون، بمن في ذلك حوالي 000 1 امرأة، الدعم في مجموعات الكرامة والطواقم الاقتصادية.

115- لتقديم دعم أفضل لضحايا العنف القائم على نوع الجنس في رصد حالاتهم، أنشئت مكاتب جديدة للشؤون الجنسانية ومكاتب للأطفال في مراكز الشرطة وفِرق الدرك، ليصل العدد الإجمالي إلى 47 مكتباً.

(د) تمكين المرأة (التوصية 169)

116- يشكل تمكين المرأة عنصراً أساسياً من عناصر السياسة الجنسانية الوطنية. وواصلت الحكومة تطوير القدرات الإدارية للنساء والفتيات من خلال مراكز المرأة التي زادت من 108 في عام 2018 إلى 110 في عام 2022. وتهدف البرامج الحكومية مثل برنامج PEA-JEUNES (برنامج تشجيع مشاريع الشباب في المجال الرعوي – الزراعي) إلى دعم تطوير الأعمال التجارية التي تديرها النساء، من خلال منح الائتمانات الصغيرة.

117- وتساعد منظمات المجتمع المدني أيضاً على تمكين المرأة من خلال التدريب على الأنشطة المدرة للدخل.

118- وفي القطاع الزراعي، مكّن تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج الإنمائية[86] المرأة الريفية من الحصول على الإعانات. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التركيز على تدريب المرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[87].

119- وفيما يتعلق بحقوق الملكية، زاد عدد النساء الحاصلات على سندات ملكية الأراضي فارتفع من 770 3 سنداً في عام 2018 إلى 955 3 في عام 2022.

120- وفيما يتعلق بتنظيم المشاريع، تدير النساء 32,7 في المائة من الأعمال التجارية.

(هـ) وصول المرأة إلى العدالة والموارد القانونية (التوصيتان 170 و182)

121- ركزت الإجراءات التي اتخذتها الدولة على ما يلي: منح المساعدة القانونية للنساء المعوزات[88]؛ ومنح المساعدة القانونية للنساء الفقيرات وتحديد مقدمي الخدمات، بما في ذلك الخدمات القانونية المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس؛ وتنظيم عيادات قانونية متنقلة بشأن العنف القائم على نوع الجنس في عام 2022 (الفقرة 103)؛ ودعم المبادرات غير الحكومية الرامية إلى تمكين المرأة من الحصول على المساعدة والخدمات القانونية؛ وزيادة مشاركة المرأة في المنظومة القضائية[89].

2- حقوق الطفل (التوصيات 86 و87 و157 ومن 184 إلى 187)

122- في حين سلطت الدولة الضوء على منع العنف ومقاضاة الجناة وإعادة تأهيل الضحايا، مع التركيز على المناطق التي تعاني من أزمات، فقد حسنت نظام رعاية الطفل المؤسسي والاستراتيجي والمعياري[90]. وفي هذا الصدد، اتخذت التدابير التالية: مواصلة تنفيذ وثيقة السياسة الوطنية لحماية الطفل (2017-2026)، واعتماد خطة عمل متعددة القطاعات مدرجة في الميزانية للقضاء على زواج الأطفال في الكاميرون (2020-2024)، فضلاً عن التوقيع على الأمر رقم 62/CAB/PM المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2020 لتشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال، والقرار رقم 000465/D/MINMIDT/SG/DAJ المؤرخ 30 آب/أغسطس 2021 لحظر وصول الأطفال القصر إلى مواقع المناجم.

(أ) تسجيل المواليد

123- في محاولة لتقريب الكاميرون من تحقيق تسجيل المواليد الشامل، مكنت التدابير متعددة الأوجه التي اتخذتها الحكومة (التذييل 7) مع شركائها من زيادة معدل تسجيل الأطفال دون سن الخامسة من 62 في المائة في عام 2018 إلى حوالي 70 في المائة في عام 2022.

124- وتساهم وزارة النهوض بالمرأة والأسرة في إجراءات التوعية والدعم القضائي بشأن تسجيل المواليد، وكذلك عدة منظمات من منظمات المجتمع المدني مثل جمعية *وبسوماتي* التي أصدرت 120 شهادة ميلاد للأطفال في مجلس أومبيسا، بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الطفل في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ومنحت وزارة النهوض بالمرأة والأسرة مبلغاً قدره 000 000 270 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية إلى 21 مجلساً لاستصدار 696 26 شهادة ميلاد في 7 مناطق في عام 2022.

(ب) قانون حماية الطفل

125- شرعت وزارة العدل في كانون الثاني/يناير 2023 في عملية وضع الصيغة النهائية للمدونة المذكورة.

(ج) الحق في الجنسية

126- لا يتضمن قانون الجنسية أي تدبير تمييزي بشأن اكتساب الأطفال للجنسية على أساس الحالة المدنية لوالديهم.

(د) مكافحة إساءة معاملة الأطفال

127- فيما يتعلق بالوقاية، نظمت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية أنشطة توعية وتدريب[91] بشأن مكافحة سوء معاملة الأطفال.

128- وتركز هذه الأنشطة على الزواج القسري أو المبكر، والتجنيد في الجماعات المسلحة، وأسوأ أشكال عمل الأطفال، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والتحرش الجنسي، أو حتى العقوبة البدنية.

وكانت الأنشـــطة موجّهة إلى الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، فضـــلاً عن زعماء المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين.

129- ووفرت المراكز الإقليمية التابعة لتنسيقية اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي ترعى قدامى المقاتلين، بمن فيهم الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة، أماكن الإقامة لـ 255 1 شخصاً حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 على النحو التالي: 7 في بويا، و41 في باميندا، و207 1 في مورا.

130- في بيان إذاعي بتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 2023، كررت الحكومة حظر جميع أشـــكال العقوبة البدنية في المدارس، المنصـــوص عليها في قانون التوجيه التعليمي. وعلى نطاق أوســـع، ينص القانون الجنائي على معاقبة التهديدات التي تتعرض لها السلامة البدنية (المادة 275 وما يليها من قانون العقوبات)، بما في ذلك تلك التي ترتكب ضـــد الأطفال. وتشـــدد المادة 350 العقوبات على جرائم القتل والاعتداء المشدد والاعتداء على الأطفال الذي يؤدي إلى الوفاة.

131- وفيما يتعلق بالقمع، وبالإضـــافة إلى التدابير التأديبية المتخذة ضـــد الموظفين العموميين، فتحت الشـــرطة تحقيقات بشـــأن حالات الاعتداء على الأطفال وعاقبت مرتكبيها[92]. من عام 2018 إلى عام 2022، تم إعداد حوالي 938 تقرير تحقيق أولي حول اختطاف القاصـــرين، وتم إجراء تحقيق أولي ومحاكمة في 808 حالات، وأدين 310 أشخاص.

132- وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الأفريقية للخبراء المعنية بحقوق الطفل ورفاهه أشارت في بلاغها رقم 18/Com/2/202 بموجب القرار رقم 2022/1 إلى أن الكاميرون لديها سبل انتصاف متاحة وفعالة لمكافحة زواج الأطفال. ويشـــدد قانون العقوبات (المادتان 356-2 و3) العقوبة في حالة الزواج من شخص يقل عمره عن 18 سنة. وكجزء من التعديل الجاري للتشريع المدني، ستؤخذ في الاعتبار المعايير الدولية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الزواج.

133- وفيما يتعلق بالرعاية الشاملة، تقدم الحكومة مع شركائها الدعم النفسي والاجتماعي والرعاية في مجال الصـــحة العقلية للأطفال ضـــحايا الاعتداء، وكذلك لآبائهم. وهكذا فإنه، منذ عام 2018، قدمت منظمة "بلان إنترناشيونال" بالكاميرون هذا الدعم لأكثر من 600 1 طفل ووالد.

3- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التوصيات 68 و70 و73 و193)

134- من خلال تعزيز الإطار المعياري والمؤســـســـي[93] لحقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة، حافظت الحكومة على الزخم الرئيسي لسياستها في هذا المجال، بما في ذلك الوقاية من الإعاقة، وإعادة التأهيل، والإدماج الاجتماعي والاقتصـــادي، والإدماج، ومكافحة التمييز. كما تم توحيد الإطار الاســـتراتيجي من خلال وثيقة السياسة الوطنية لحماية وتعزيز الأشخاص ذوي الإعاقة (2017-2021).

135- على المســـتوى التشـــغيلي وفيما يتعلق بالتعليم والعمالة والتمكين، وبالإضـــافة إلى الإعفاء من الرسوم في المدارس والجامعات العامة، يتلقى التلاميذ والطلاب مساعدات أكاديمية، في حين يمنح الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب للأشخاص ذوي الإعاقة العاملين في الأعمال التجارية، وتمول المشاريع في إطار برنامج دعم الإدماج الاجتماعي والمهني وإعادة إدماج الأشـــخاص الضـــعفاء. علاوة على ذلك، يتم انتداب المعلمين ذوي الإعاقة في التعليم.

136- ويجري التصديق على السياسة الوطنية للتعليم الشامل. بين عامي 2016 و2022، تحت رعاية وزارة التعليم الأساسي، تم رفع مستوى 70 مدرسة إلى مدارس شاملة.

137- وجرى تحديث نظام جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة وتحليلها، واستمر مشروع حوسبة بطاقات الإعاقة. وتم تحديث البرامج التقنية للمركز الوطني لإعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ومعهد إعادة تأهيل المكفوفين في بويا، ومركز الإنتاج للنساء المعاقات *"بوبين دور"* (*"Bobine d'or"*).

138- وتمنح المعدات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

139- ومن بين 77 منسقاً دربتهم لجنة حقوق الإنسان الكاميرونية (الفقرة 8)، كانت هناك امرأتان معاقتان.

4- حقوق الأقليات والفئات الضعيفة الأخرى (التوصيات 68 و70 و71 و127 و194)

140- وجهت الإجراءات المتخذة نحو الأقليات، ولا سيما نحو الشعوب الأصلية[94] والمسنين، والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، والوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم، والحوكمة، والإدماج في الإصلاحات التشريعية والسياساتية، وحقوق ملكية الأراضي، ومكافحة الزواج المبكر، بالإضافة إلى مكافحة التمييز والتوعية[95] والتدريب. واستهدفت التدابير الخاصة النساء والأطفال.

141- وفيما يتعلق بالحياة العامة، انتخب نحو 58 شخصاً من السكان الأصليين في الانتخابات التشريعية والبلدية التي جرت في 9 شباط/فبراير 2020.

دال- القضايا الشاملة

1- الحق في السلم والأمن والتعايش وحماية المشردين قسراً (التوصيتان 195 و196)

142- لا تزال التهديدات الرئيسية للسلام والأمن والتعايش تتمثل في عدم الاستقرار في بعض البلدان المجاورة، والهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة من غير الدول، ولا سيما *بوكو حرام*، في منطقة الشمال الأقصى وميليشيات الحركات الانفصالية في المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية، فضلاً عن الاشتباكات بين الطوائف وخطاب الكراهية.

143- وأعطيت الأولوية للحلول التوافقية. ودعماً لهذا النهج، تم توحيد الإطار القانوني بشأن تعزيز اللغات الرسمية (الفقرة 31)؛ وتم تشديد القانون الجنائي المتعلق بخطاب الكراهية، ولا سيما بتكريس جريمة إهانة القبيلة أو المجموعة الإثنية[96]؛ وتم إنشاء اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج **(الفقرة 22)**؛ وتوسيع نطاق مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

144- بالإضافة إلى الاستجابة القضائية (الفقرتان 16 و17) والإجراءات الرامية إلى الحفاظ على النظام أو استعادته، اتخذت مجموعة من التدابير لملتمسي اللجوء واللاجئين والنازحين داخلياً، موجهة أساساً نحو التوطين والحماية وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والحماية والتمكين.

145- واتخذت كذلك تدابير خاصة لصالح النساء والفتيات (الفقرة 98 وما يليها).

146- وتماشياً مع تهيئة الظروف المواتية للحفاظ على السلام أو إعادة إقراره، تم اعتماد خطة إعادة الإعمار لمنطقة أقصى الشمال في 26 أيلول/سبتمبر 2021 مع إعادة الإعمار وتطوير البنية التحتية ودعم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والتكيف مع تغير المناخ كمحاور رئيسية. وبالمثل، تم اعتماد خطة إعادة الإعمار والتنمية للمنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية **(الفقرة 22)**. وتم تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية للفترة 2017-2020 لتلبية احتياجات المساعدة للاجئين والنازحين داخلياً في منطقة أداماوا والمنطقة الشرقية ومنطقة أقصى الشمال.

147- في عام 2018، نفذت الحكومة، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف ومنظمة الخطة الدولية في الكاميرون، ومنظمة "Public Concern"، *"مشروع الاستجابة التعليمية*

القطاعية لحماية الأطفال اللاجئين والمجتمعات المضيفة وتعليمهم". وفي العام نفسه، انطلقت خطة حكومية لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة للنازحين داخلياً في المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية. ولأغراض الرصد، افتُتح مركز وطني لتنسيق العمل الإنساني في الكاميرون. وتم تنفيذ الاستراتيجية المتعددة السنوات والشركاء 2018–2020 لرعاية اللاجئين وطالبي اللجوء.

2- ظروف الاحتجاز (التوصيات 105 ومن 109 إلى 111)

148- فيما يتعلق بالشواغل المتعلقة بالحبس الانفرادي، وبالإضافة إلى التطورات السابقة (الفقرة 37)، تقدم خريطة السجون الواردة في التذييل 8 معلومات عن الموقع الجغرافي للسجون في الكاميرون البالغ عددها 76 سجناً.

149- وكجزء من تنفيذ برنامج تعزيز سياسة السجون بزيادة[97] الميزانية، زادت الحكومة من موارد إدارة السجون وإعداد السجناء لإعادة إدماجهم في المجتمع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أعلن رئيس الوزراء ورئيس الحكومة تعيين 500 2 موظف في إدارة السجون.

150- ومنذ عام 2018، درب نحو 50 موظفاً من موظفي إدارة السجون في مجال حقوق الإنسان، وبين عامي 2019 و2022، تلقى أكثر من 700 موظفين آخرين دورات لتجديد المعلومات في المدرسة الوطنية لإدارة السجون. وبالإضافة إلى بناء وتشغيل سجن دوالا – نغوما المركزي بسعة 500 1 سرير، تم بناء سجون أخرى[98] أو أُعيد تأهيلها وتجهيزها.

151- وفيما يتعلق بالرعاية الصحية للمحتجزين، تزود معظم السجون بالمياه ومرافق النظافة الصحية، ويوجد بها أيضاً مستوصف للمرضى، وصيدلية، ومختبر، وموظفون طبيون يحيلون الحالات الخطيرة إلى مستشفيات ذات منصات تقنية أفضل. بين عامي 2018 و2022، تم تسجيل حوالي 175 8 استشارة خارجية و491 1 حالة قبول مرضى خارجيين. وتمت زيادة الميزانية المخصصة للصحة والغذاء[99].

152- كجزء من السيطرة على جائحة كوفيد–19، أمر وزير العدل، بموجب التعميم رقم 1/LC/MINJUSTICE/CAB/SEAP المؤرخ 18 آذار/مارس 2020 (التذييل 9)، بتعليق الأنشطة الخارجية والحجر الصحي للسجناء الجدد. ووقع رئيس الدولة المرسوم رقم 193/2020 المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2020 بشأن تخفيف الأحكام وتخفيف العقوبة. ومن بين 500 27 محتجز، استفاد 181 10 محتجزاً من هذا الإجراء.

153- وبين عامي 2020 و2022، استفاد نحو 627 محتجزاً من أنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي. وخلال الفترة نفسها، اجتاز 83 محتجزاً امتحانات رسمية.

154- وفي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وتشرين الأول/أكتوبر 2021، أتاح مشروع تنمية قدرات المجتمع المدني الكاميروني من أجل وصول الأشخاص المحتجزين إلى العدالة في سجون ياوندي وبويا وبامندا إسداء المشورة القانونية المجانية لـ 900 2 محتجز، والمساعدة القانونية لـ 102 آخرين، بمن فيهم المحتجزون المستضعفون (النساء والقصر والمرضى) والإفراج عن 60 محتجزاً. وإلى جانب ذلك، استفاد 42 محتجزاً من تخفيف العقوبة.

3- تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

155- في عام 2020، سلكت الدولة مساراً جديداً في سياستها التنموية من خلال اعتماد استراتيجية التنمية الوطنية 30، والتي من ركائزها الحوكمة والتحول الهيكلي للاقتصاد. وعززت الإطار المعياري بسن القانون رقم 11/2018 المؤرخ 11 تموز/يوليه 2018 لإرساء قانون الكاميرون للشفافية والحوكمة الرشيدة

في إدارة المالية العامة والقانون رقم 12/2018 المؤرخ 11 تموز/يوليه 2018 المتعلق بالنظام المالي للدولة والكيانات العامة الأخرى[100].

156- وفي محاولة لتعزيز سياسة الشفافية، تمت رقمنة الإجراءات فيما يتعلق بالضرائب والجمارك والغابات وقطاع العدالة والعقود العامة.

157- وفيما يتعلق بمكافحة الفساد واختلاس الممتلكات العامة، تلقت اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد وعالجت، في الفترة من 2018 إلى 2022، بالإضافة إلى أنشطة التوعية والتدريب والكشف، 907 58 تقارير وأحالت نحو 70 ملفاً إلى الشرطة القضائية.

158- وفي الفترة من 2018 إلى 2022، سجلت الوكالة الوطنية للتحريات والمباحث المالية 867 2 إعلان اشتباه وأحالت 865 بلاغ تحقيق إلى السلطات القضائية والأمنية، وكذلك إلى الإدارات المختصة الأخرى.

159- وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2022، نظم مكتب الدولة الأعلى لمراجعة الحسابات[101] 46 حلقة عمل لتفويض الموظفين وغيرهم من هياكل مراجعة الحسابات، وأجرى 61 عملية مراجعة. وأصدر مجلس الانضباط المالي والميزانية 72 قراراً بالبراءة أو بالعقوبات، بمبلغ قدره 729 210 978 3 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية[102] من الديون والغرامات الخاصة.

160- وبين عامي 2018 و2022، سجّلت المحكمة الجنائية الخاصة ما يزيد قليلاً على 250 مسألة وأدانت نحو 184 شخصاً.

161- وواصل مجلس مراجعة الحسابات التابع للمحكمة العليا فحص حسابات المحاسبين العموميين، ولا سيما عن طريق التحقق من إدارة المؤسسات والشركات العامة ومراجعة الحسابات العامة والتصديق عليها.

162- وكان لجميع هذه الجهود أثر إيجابي على مؤشر مدركات الفساد في الكاميرون الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، والذي انتقل من 100/25 في عام 2018 إلى 100/26 في عام 2022.

خامساً- التعاون مع الآليات الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (التوصية 45)

ألف- الزيارات المقبولة

163- عقب الزيارة التي قامت بها السيدة ميشيل باشليه، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في أيار/مايو 2019، قبلت الكاميرون إيفاد فريق تقييم حقوق الإنسان التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الكاميرون في الفترة من 5 إلى 26 أيلول/سبتمبر 2019 لتقييم حقوق الإنسان في المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية واقتراح توصيات لرصد الإجراءات والخيارات المتاحة لزيادة التعاون مع الحكومة.

164- في نيسان/أبريل 2022، زار السيد فيليبو غراندي، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، الكاميرون وشارك في مؤتمر إقليمي حول لاجئي جمهورية إفريقيا الوسطى.

165- ووافقت الكاميرون على زيارة السيد فرناند دي فارين، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بقضايا الأقليات في عام 2021 (تأجلت الزيارة بسبب جائحة كوفيد-19) وزيارة المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، السيدة ماري لولور في آذار/مارس 2022، التي كانت مقترحة ولكن تأجلت هي الاخرى، وكذلك الزيارة المقترحة إلى الكاميرون للفريق العامل المعني بقضايا الاختفاء القسري في 20 نيسان/أبريل 2022.

باء- تيسير الرصد

166- سجلت الكاميرون إجراءات على مستوى الأمم المتحدة لرصد تنفيذ القرارات السابقة، ولا سيما القرارات الصادرة عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع لمجلس حقوق الإنسان.

جيم- التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان

167- قدمت الكاميرون تقرير المتابعة للجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، ثم تقرير المتابعة بشأن جوانب محددة تتعلق بالتمييز ضد الأقليات والحقوق النقابية والحق في الغذاء بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في عام 2021، وتقريرها الدوري السادس بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب، في 11 كانون الثاني/يناير 2022. ودافعت عن تقريريها الثاني والعشرين والثالث والعشرين في 13 و14 نيسان/أبريل 2022 أمام لجنة القضاء على التمييز العنصري.

168- وساهمت الكاميرون في إعداد تقارير مواضيعية أعدها بعض المكلفين بولايات، مثل المقرر الخاص المعني بمسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، والمقرر المعني بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال.

سادساً- التقدم المحرز وأفضل الممارسات والتحديات والقيود التي تعترض تنفيذ التوصيات المقبولة، والتطورات في حالة حقوق الإنسان

169- فيما يتعلق بأفضل الممارسات والتقدم المحرز، تجدر الإشارة إلى الخطوات التالية: الحوار الوطني الرئيسي، وتعديل الاستراتيجيات القطاعية الوطنية، والتدريب، وتنمية القدرات بانتظام، وزيادة التعاون في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتنسيق المؤسسي في مجال حقوق الإنسان من خلال اللجنة المشتركة بين الوزارات المنشأة في مكتب رئيس الوزراء.

170- وتجدر الإشارة أيضاً[103] إلى استكشاف طرق جديدة لتمويل الاقتصاد، فضلاً عن قدرة الكاميرون الكبيرة على الصمود في مواجهة الأزمات.

171- وترتبط القيود ببطء التقدم في الممارسات الإدارية في تكييفها مع متطلبات حقوق الإنسان، والممارسات التقليدية الضارة، وزيادة القيود الصحية وتلك المتعلقة بالميزانية، لا سيما مع تأثير جائحة كوفيد-19، والأزمة الروسية - الأوكرانية، فضلاً عن استمرار الأزمات الأمنية في بعض مناطق البلد، وتصاعد خطاب الكراهية، والتحولات في التعايش.

سابعاً- التوقعات في مجال تنمية القدرات، وطلبات الدعم والمساعدة التقنية عند الاقتضاء

172- بالإضافة إلى التوقعات التي سبق الإعراب عنها في التقرير الدوري السابق، يمكن الإشارة إلى تنمية قدرات أصحاب المصلحة في مجال حقوق الإنسان؛ وزيادة الدعم في مكافحة الإرهاب؛ وتقاسم أكبر لعبء اللاجئين؛ وزيادة دعم المبادرات الوطنية الرامية إلى توطيد التعايش وحل الأزمة في المنطقة

الشمالية الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية، التي تترتب عليها عواقب خاصة فيما يتعلق بالعبء الإنساني، وإدارة شؤون ضحايا العنف وإعادة الإعمار، وحقوق النازحين داخلياً.

173- ومن المستصوب أيضاً تقديم الدعم التقني والمالي لإعداد الإحصاءات، فضلاً عن زيادة تعاون الدول في الاستجابة للتحديات الأمنية.

174- ويُنتظر من المساعدة أن تُقدَّم بطريقة تحترم سيادة الكاميرون والقيم العزيزة على شعبها.

Notes

1 Il s'agit notamment des Résolutions 5/1, 16/21 et de la Décision 17/119.
2 Suivant Décrets n° 2021/751 et n° 2021/753 du 28 décembre 2021.
3 Suivant Décret n°2020/002 du 06 janvier 2020.
4 Annexe, 10.
5 Soit 1 321 306, 84 euros.
6 703 000 000 FCFA en 2020, 1 246 000 000 en 2021 et 3 746 000 000 FCFA en 2022, soit respectivement 1070225,16 ; 1896871, 33; et 5 702 792,95 euros.
7 Annexe, 11.
8 Annexe, 12.
9 Soit 1 464 514,04 euros.
10 Annexe, 13.
11 Annexe, 14.
12 Annexe, 15.
13 Annexe, 16.
14 Annexe, 17.
15 Annexe, 18.
16 Annexe, 19.
17 Annexe, 20.
18 Annexe, 21.
19 Passé de 10 000 000 000 FCFA (soit 15 223 686,46 euros) en 2018 à 240 231 858 000 FCFA (soit 365 721 448,39 euros) en 2022.
20 Créé par Décret n° 2018/190 du 2 mars 2018, il est responsable de l'élaboration, du suivi, de la mise en œuvre et de l'évaluation de la politique du Gouvernement en matière de décentralisation.
21 Créée par Décret n° 2020/111 du 2 mars 2020, la NASLA a pour missions d'assurer la formation initiale, la formation continue, la formation spécifique des personnels des CTD.
22 En janvier 2021, les assemblées et les exécutifs régionaux ont été mis en place.
23 Nommés par Décret n° 2021/342 du 10 juin 2021. Le Décret n° 2020/773 du 24 décembre 2020 détermine les modalités d'exercice de leurs fonctions.
24 Annexe, 22.
25 Décret n°2020/136 du 23 mars 2020 portant création, organisation et fonctionnement du Comité de suivi de la mise en œuvre des recommandations du GDN.
26 Au 31 décembre 2022, les centres d'accueil des Régions du Nord-Ouest et du Sud-Ouest comptaient 657 pensionnaires.
27 Annexe, 23.
28 Annexe, 24.
29 Annexe, 25.
30 Le 30 avril 2021, la Sous-Commission de la prévention de la torture, composée de 4 commissaires dont un médecin, a été mise en place au sein de la CDHC.
31 Annexe, 26.
32 Annexe, 27.
33 Des détails figurent dans le Rapport valant 22ème et 23ème Rapport du Cameroun au titre de la Convention contre la discrimination raciale, soumis en 2019.
34 Annexe, 28.
35 Annexe, 29.
36 Dont les droits à l'information, à l'alimentation, à la santé et à l'assistance d'un Avocat.
37 Annexe, 30.

[38] Cas de l'Arrêt n°2/HB/PCA/LIT/20 du 13 novembre 2020 de la Cour d'Appel du Littoral ; de l'Ordonnance n°01/LI du 17 septembre 2018 et n°01/L1/CRIM du 14 août 2019 du Président du TGI de la Vallée du Ntem ; des Ordonnance n°43/HC du 22 novembre 2018 et n°25/OHC/CAB/PTGI/Mifi du 12 septembre 2019 du Président du TGI de la Mifi.

[39] Soa, Sa'a, Ngaoundal, Belel, Lomié, Messamena, Mbang, Bétaré-Oya, Bafut, Nwa, Menchum-Valley, Njinikom, Lolodorf, Mvangane, Eyumodjock, Mbonge, Ekondo-Titi, Pouma, Tonga, Obala, Mbandjock, Ayos, Okola, Ngomedzap et Eseka.

[40] Le Cameroun compte 1 Cour Suprême, 1 Tribunal Criminel Spécial, 10 Tribunaux Administratifs, 10 Tribunaux Militaires, 10 Cours d'Appel, 12 Tribunaux de Grande Instance, 47 Tribunaux de Première et Grande Instance, 29 Tribunaux de Première Instance et 447 juridictions traditionnelles.

[41] Par Décrets n°2018/104 et 2018/105 du 7 février 2018 portant respectivement organisation et fonctionnement du Conseil Constitutionnel d'une part, et nomination de ses membres d'autre part.

[42] De 63 454 000 000 FCFA (soit 96 600 380,06 euros) en 2018 à 65 915 000 000 FCFA (soit 100 346 929,30 euros) en 2023.

[43] Annexe, 31.

[44] Annexe, 32.

[45] Annexe, 33.

[46] Soit 1464518,64 euros.

[47] Annexe, 34.

[48] Annexe, 35.

[49] Annexe, 36.

[50] L'article 47 du Décret nº 2001/041 du 19 février 2001 portant organisation des établissements scolaires publics et fixant les attributions des responsables de l'administration, indique que les élèves des écoles primaires publiques sont exemptés des contributions annuelles exigibles.

[51] L'article 6 de la Loi nº 98/004 du 14 avril 1998 d'Orientation de l'Education au Cameroun, proclame sans équivoque que l'État assure à l'enfant le droit à l'éducation, en même temps que l'article 9 proclame que l'enseignement primaire est obligatoire.

[52] CERD, CEDEF, Protocole de Maputo.

[53] Annexe, 37.

[54] Annexe, 38.

[55] Y sont notamment classées, les Régions de l'Adamaoua, du Nord et de l'Extrême-Nord.

[56] Annexe, 39.

[57] Annexe, 40.

[58] Annexe, 41.

[59] Passé de 175 200 000 000 FCFA (soit 266 718 986,78 euros) en 2018 à 228 168 000 000 000 FCFA (soit 347 355 809 220,53 euros) en 2023.

[60] Annexe, 42.

[61] Accessible à l'adresse https//dplml.cm/repertoireDe-sAmm/index.php.

[62] Annexe, 43.

[63] Annexe, 44.

[64] Le but étant la réduction de la TME à moins de 2% à 6 semaines et moins de 5% à 18 mois.

[65] Santé de reproduction, maternelle, néonatale, infantile et adolescent.

[66] Qui consiste à tester et traiter toutes les femmes enceintes.

[67] Annexe, 45.

[68] Annexe, 46.

[69] Annexe, 47.

[70] Annexe, 48.

[71] Annexe, 49.

[72] Annexe, 50.

[73] Annexe, 51.

[74] Annexe, 52.

[75] Annexe, 53.

[76] Annexe, 54.

[77] Annexe, 55.

[78] Annexe, 56.

[79] Annexe, 57.

[80] Annexe, 58.

[81] De 6 072 000 000 FCFA (soit 9 243 822,42 euros) en 2018 à 9 201 000 000 FCFA (soit 1 400 7313,91 euros) en 2023.

[82] Annexe, 59.
[83] Annexe, 60.
[84] Annexe, 61.
[85] Orientation médicale, soutien juridique et judiciaire, économique, psychosocial et matériel.
[86] Annexe, 62.
[87] Annexe, 63.
[88] De 2019 à 2022, environ 114 femmes ont bénéficié de l'assistance judicaire.
[89] En fin 2022, 3 409 des personnels magistrats et non magistrats du MINJUSTICE étaient des femmes.
[90] Annexe, 64.
[91] Annexe, 65.
[92] Annexe, 66.
[93] Annexe, 67.
[94] Annexe, 68.
[95] Annexe, 69.
[96] Loi n°2019/020 du 24 décembre 2019 modifiant et complétant certaines dispositions de la loi n°2016/007 du 12 juillet 2016 portant Code pénal.
[97] L'enveloppe budgétaire est passée de 20 197 604 000 FCFA (soit 30 748 199,05 euros) en 2018 à 22 736 054 000 FCFA (soit 34 612 655,74 euros) en 2023.
[98] Annexe, 70.
[99] Le budget alloué à la santé est passé de 1 050 000 000 FCFA en 2018 à 1 100 000 000 FCFA en 2023 (soit de 1 598 487,08 à 1674605,51 euros). Le budget destiné à l'alimentation est passé de 4 470 000 000 FCFA en 2018 à 5 265 000 000 FCFA en 2023 (soit de 6 804 987,85 à 8 015 270,92 euros).
[100] Ainsi que des Décrets n°2018/366 du 20 juin 2018 portant code des marchés publics et n°2018/001/PM du 5 janvier 2018 fixant conditions et modalités de passation des marchés publiques par voie électronique.
[101] Annexe, 71.
[102] Soit 6 056 303,28 euros.
[103] Annexe, 72.